الصباح الاقتصادية
12
العدد 2765 - السنة العاشرة
الخميس 15 شعبان 1438 - الموافق 11 مايو 2017
Thursday 11 May 2017 - No.2765 - 10th Year

يشكل 39 بالمئة من الإجمالي العالمي و70 بالمئة من إجمالي احتياطيات الدول العربية

دندي : 496.5 مليار برميل ... احتياطات دول الخليج 2016

قال مدير الإدارة الاقتصادية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " اوابك" عبدالفتاح دندي ان المؤشرات الرئيسية المتعلقة بصناعة النفط تعكس المكانة المرموقة التي تتبؤها الدول العربية المنتجة للنفط بشكل عام، ودول مجلس التعاون بشكل خاص في السوق النفطية العالمية ، مشيرا الى ان ما يبرز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، حيث بلغت احتياطات دول مجلس التعاون حوالي 496.5 مليار برميل عام 2016، أي ما يشكل حوالي 39% من الإجمالي العالمي و70% من اجمالي احتياطيات الدول العربية.

وأضاف خلال الحلقة النقاشية " التي نظمتها ادارة العلاقات العامة والاعلام في وزارة النفط تحت عنوان التنوع الاقتصادي بين الرؤى والاحتياج " امس ان إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون خلال عام 2015 بلغ نحو 18 مليون برميل في اليوم، أي ما يشكل حوالي 23% من الإجمالي العالمي، ونحو 73 % من اجمالي انتاج الدول العربية ، مبينا ان الاستهلاك المحلي من النفط في دول المجلس قد بلغت نحو 3.8 مليون برميل في اليوم عام 2016 ما يمثل حوالي 53% من الاجمالي العربي، وبمقارنة نسبة الاستهلاك المحلي من النفط الخام إلى إنتاجه في دول مجلس التعاون لعام 2016، يتضح أن النسبة تقدر بنحو 21%، الأمر الذي يعني أن جزءا كبيرا من الكميات المنتجة من النفط (79 %) تتجه إلى الأسواق العالمية كصادرات، والتي شكلت 23.5% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية و77% من إجمالي الصادرات النفطية العربية.

وأشار دندي ان الطاقة هي حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة ولا يستثنى من ذلك دول مجلس التعاون، خاصة لما توفره موارد الطاقة من حوافز مباشرة

■ إنتاج النفط الخام بالخليج في 2015 بلغ 18 مليون برميل في اليوم ما يعادل 23 بالمئة من الإجمالي العالمي

وغير مباشرة للصناعات المختلفة المرتبطة بها، سواء للسوق المحلية او للتصدير ،موضحا ان الطاقة من وجهة نظرنا تلعب دورا مزدوجا في عملية التنمية حيث ان توفرها يساعد على التوسع في النشاطات الاقتصادية المحلية المختلفة لاسيما الصناعية والتحويلية منها، وبالتالي فان مثل هذا التوسع في النشاطات لا شك انه يؤدي إلى زيادة في الطلب وما لذلك من اثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون.

وقال دندي ان قطاع النفط يمثل أهم مصدر للدخل في دول مجلس التعاون ومما يعكس دوره واهميته في اقتصادات دول المجلس مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة والصادرات الاجمالية. و تشير آخر البيانات الى بلوغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون نحو 1.6 تريليون دولار عام 2015 ما يشكل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي العربي. ومما يشير إلى الدور الكبير والمهم الذي يقوم به القطاع النفطي في تحديد حجم الناتج المحلي الإجمالي هو أن حصة الصناعة الاستخراجية لدول مجلس التعاون قد بلغت 693 مليار دولار عام 2015، أو ما يشكل 48% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس. وبلغت الايرادات البترولية نحو 495 مليار دولار ما يمثل 79% من إجمالي الايرادات العامة لدول المجلس، كما شكلت قيمة صادرات دول المجلس من النفط حوالي 48% من قيمة صادراتها الاجمالية.

وفيما يتعلق بارتباط أسعار النفط بعائداته أوضح، شهدت الفترة (2016-2005) تقلبات واضحة في العائدات النفطية لدول مجلس التعاون إستجابة للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال ذات الفترة. فعندما ارتفعت أسعار النفط من 51 دولار للبرميل في عام 2005 إلى 94 دولار للبرميل في عام 2008 صاحب ذلك ارتفاع في حجم العائدات النفطية لدول مجلس التعاون لتصل إلى 442 مليار دولار عام 2008 مقارنة بنحو 241 مليار دولار فقط عام 2005.

وتابع دندي : عندما وصلت أسعار النفط في عام 2009 إلى 61 دولار للبرميل مسجلة انخفاض بنحو 33 دولار للبرميل دفعة واحدة مقارنة بمستوياتها لعام 2008 صاحب ذلك انخفاض كبير في حجم العائدات لدول المجلس حيث انخفضت بنسبة 42% لتصل إلى 256 مليار دولار في عام 2009. وبعد ان أخذت الأسعار في الارتفاع مرة أخرى لتصل 77 دولار للبرميل في عام 2010 صاحب ذلك ارتفاع في العائدات النفطية بمقدار 85.5 مليار دولار لتصل إلى 342 مليار دولار. وخلال الأعوام 2011 و2012 و2013 عندما تخطت الأسعار حاجز 100 دولار للبرميل، تخطت العائدات النفطية لدول المجلس عتبة 500 مليار دولار. وبعد ان أخذت الأسعار منحى الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة 2014-2016 صاحب ذلك انخفاضا في العائدات النفطية لدول المجلس لتصل إلى 220 مليار دولار في عام 2016، وهو أقل مستوى له خلال الفترة 2005-2016.

واضاف نظراً لأن العائدات النفطية تشكل الجزء الرئيسي من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون ، فقد أدى ارتفاع العائدات النفطية إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال عندما ارتفعت العائدات النفطية لدول المجلس من 241 مليار دولار عام 2005 إلى 442 مليار عام 2008 صاحب ذلك ارتفاع مماثل في الناتج لهذه الدول من 679 إلى 1136 مليار دولار خلال ذات الفترة. وبعد ارتفاع العائدات النفطية خلال الفترة 2010-2014 لتصل إلى 469 مليار دولار عام 2014 مقارنة بـ 342 مليار دولار في عام 2010 كان لذلك الأثر الإيجابي على الناتج الذي تجاوز حاجز 1.5 تريليون دولار ليصل إلى 1.6 تريليون دولار عام 2014. وفي عام 2015 انخفضت العائدات بنحو 42% ليصاحب ذلك انخفاض في الناتج بنسبة 14.5% ليصل 1.4 مليار دولار.

واشار الى ان الزيادة في العائدات النفطية ادت إلى تحقيق إما فائض في الميزانية العامة أو انخفاض في العجز لدول المجلس، فارتفاع العائدات النفطية في عام 2006 ترتب عليه زيادة في الفائض في الميزانية العامة من 82 مليار دولار في عام 2005 إلى 128 مليار دولار عام 2006. وعندما ارتفعت العائدات مرة اخرى في عام 2008 ارتفع الفائض في الميزانية العامة لدول المجلس لتصل لاعلى مستوى له وهو 391 مليار دولار- وخلال عامي 2013 و2014 انخفض الفائض إلى 139 و103 مليار دولار على التوالي نتيجة انخفاض العائدات. وفي عام 2015 تحول الفائض المحقق في عام 2014 الى عجزا مقداره 136 مليار دولار نتيجة لانخفاض العائدات النفطية بنسبة زادت عن 42%. وقال التنوع الاقتصادي يعني العمل على زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا. بمعنى آخر، إيجاد مصادر إضافية غير نفطية لتوليد العملة الأجنبية ولإيرادات للموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل.

وتابع إن دول المجلس بعدما كانت قاعدتها الصناعية تقارب الصفر منذ 30 عاما، باتت اليوم أحد المراكز العالمية الكبرى لإنتاج البتروكيماويات والأسمدة والألمونيوم والإسمنت والمباني المعدنية سابقة التجهيز وكابلات الألياف الضوئية وأجهزة تكييف الهواء وجميع صور المنتجات الخاصة بالبناء والتشييد، ناهيك عن التطور في مجالات الخدمات المالية والتجارية والمصرفية التي تنمو بشكل تصاعدي.

وأوضح آخر الخطوات المتخذة في اتجاه تنويع مصادر الايرادات هو فرض بعض الضرائب مثل :

ضريبة القيمة المضافة: وهي من أكثر أنواع الضرائب الاستهلاكية انتشارا حول العالم فهي مطبقة في 162 دولة. وقد بدأت دول المجلس في اتخاذ خطوات متسارعة بإتجاه ضريبة القيمة المضافة المقرر تطبيقها في مطلع عام 2018 بنسبة 5%. لتعزيز الإيرادات التي تقلصت جراء هبوط أسعار النفط الذي تعتمد عليه ميزانيات دول المجلس بشكل رئيسي.

ضريبة السلع الانتقائية: وهي ضريبة تفرض بنسب متفاوتة على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة أو السلع الكمالية. وقد أنهت العديد من دول مجلس التعاون الاجراءات المتعلقة بتطبيق هذه الضريبة التي تشمل 3 سلع وهي المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ ومشتقاته، تتراوح ما بين 50 الى 100%.

دندي والشيخة نضاضر الصباح مع مسؤولي وزارة النفط

■ التنوع الاقتصادي يعني العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

■ دول المجلس باتت اليوم أحد المراكز العالمية الكبرى لإنتاج البتروكيماويات والأسمدة والألمونيوم

■ الطاقة حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة

بعد موجات الشراء الانتقائي على أسهم الكثير من المجموعات الاستثمارية

المؤشرات تتزين بـ« الأخضر» ... و« السعري» يحقق 16.2 مليون دينار

البورصة تستعيد لونها الأخضر

افتتحت بورصة الكويت تعاملاتها امس الأربعاء على ارتفاع بعد موجات الشراء الانتقائي على اسهم الكثير من المجموعات الاستثمارية علاوة على بعض الشركات التشغيلية في قطاعات عدة منها قطاع الاتصالات مما ساهم في ارتفاع المؤشرات الرئيسية.

وشهدت الجلسة نشاطا على مجموعة (الاستثمارات الوطنية) وشركات كبيرة على الرغم من أن الكفة كانت تميل بصورة اكبر الى اسهم الشركات متدنية القيمة دون 100 فلس وسط طلبات مركزة عليها من جانب بعض المحافظ المالية و الافراد.

وكان لاعلانات بعض الشركات التي كشفت بياناتها المالية او التي اعلنت عن مواعيد اجتماعات مجالس ادارتها اثرا لاستقرار حركة البورصة لتلقي بظلالها الايجابية على وتيرة الاداء العام حيث موجة الشراء كانت بمزيج على الاسهم المتوسطة والصغيرة و قليل من الكبيرة مما ساهم في عودة المؤشر العام لمستوى ما فوق 6655 نقطة.

وشهدت حركة الاداء العام منذ انطلاقتها وحتى النهاية استهداف بعض الاسهم في قطاع الخدمات المالية اضافة الى استمرار التركيز على اسهم العديد من الشركات المنضوية في القطاع العقاري كمال الحال على شركة (اوج).

ورغم الارتفاع الذي طاول القطاعات المدرجة على صعيد مؤشراتها السعرية والتي اقفلت في الخانات الخضراء مثل قطاعات النفط والغاز ومواد اساسية وصناعية ورعاية صحية وبنوك وتامين وعقار وخدمات مالية وتكنولوجيا الا ان هناك قطاعات اخرى وقعت تحت طائلة الضغوطات البيعية لتنهي تعاملاتها في الخانات الحمراء وهي (سلع استهلاكية) و(خدمات استهلاكية) و(اتصالات) والسوق الموازي.

وفي فترة المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق) كان تركيز الطلبات منصبا على الشركات الصغيرة لاسيما المضاربية وهو ما حد قليلا من مكاسب المؤشر السعري في حين زادت الكميات المتداولة واعداد الصفقات التي كانت في حدودها المعقولة بالمقارنة مع الجلسات الماضية.

ومن المتوقع ان تشهد الجلسة الختامية اليوم الخميس عمليات جني ارباح وهي سمة معتادة مع نهاية كل اسبوع حيث يفضل المتعاملين خاصة الصغار منهم التاني وعدم التسرع لتوفير السيولة والدخول وفق استراتيجية جديدة في الاسبوع الجديد بناء على نظرية العرض و الطلب.

وتابع بعض المتعاملين ايضاحا من مجلس ادارة شركة (دانة) الذي يرفع فيه قرار الموافقة على المسودة النهائية لعقد بيع (اف اند بي) لبنان للجمعية غير العادية لاتخاذ الرأي النهائي في هذا الصدد.

واهتم بعض المتعاملين باقصاح موعد اجتماع مجلس ادارة شركة الاستثمارات الوطنية (استثمارات) يوم الأحد المقبل للمصادقة على بيانات 31 مارس 2017 واتمام عملية شراء لمطلع على اسهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين).

كما اهتم بعض المتعاملين ايضا باخبار عن تنفيذ بيع اوراق مالية لصالح ادارة التنفيذ في وزارة العدل واعلان شركة (اسمنت خليج) عن موعد توزيع الأرباح النقدية لعام 2016 اليوم علاوة على افصاح شركة (باكو) عن معلومه جوهرية حول صدور حكم مبدئي في دعوى قضائية.

وفيما يتعلق بحركة الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (اموال) و(السورية) و(استثمارات) و(الديرة) و (أبيار) أما الاكثر تداولا فكانت (رمال) و(المال) و(الانمار) و(الامتياز) و(التعمير).

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (سينما) و(ارجان) و(اجوان) و(فيفا) و(الامان) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 73 شركة وانخفاض أسهم 26 شركة من إجمالي 137 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 12,2 مليون سهم تمت عبر 468 صفقة نقدية بقيمة نحو 6,03 مليون دينار (نحو 19,7 مليون دولار).

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 57 نقطة ليبلغ مستوى 6655,9 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 16,2 مليون دينار (نحو 52,9 مليون دولار) من خلال 182,17 مليون سهم تمت عبر 4607 صفقات نقدية.

ترتكز على الانتشار والتوسع الجغرافي وتحسين وزيادة الاستثمارات القائمة

الخرافي: إستراتيجية جديدة لـ « الساحل للتنمية والاستثمار» اعتباراً من 2017

الجمعية العمومية لشركة الساحل

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة الساحل للتنمية والاستثمار أنور جاسم الخرافي ان الشركة وبعد ان تمكنت في 2016 من سداد كامل ديونها بعد مفاوضات صعبة بالإضافة الى الانتهاء من النزاعات القانونية المعلقة، اصبحت في وضع مالي صحي للغاية، يتيح لها الانطلاق واستعادة موقعها في الاقتصاد الكويتي.

وخلال الجمعية العمومية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغ 61.33 اكد الخرافي ان تلك الخطوة كان لها الأثر الإيجابي على النتائج المالية الموجهة للشركة في 2016، محققة ولأول مرة أرباحا بلغت 2.068.398 دينار بنمو 123.67 % عن 2015 الذي حققت فيه الشركة خسائر بقيمة 8.7 ملايين دينار ، كما تمت ربحية السهم الواحد بنسبة 126.67 % لتسجل 4 فلس مقارنة بخسارة 15 فلس للسهم في 2015، في حين بلغ إجمالي الموجودات 54.3 مليون دينار، كما تراجع اجمالي المطلوبات على الشركة من 4.79 ملايين دينار في 2015 الى 1.86 مليون دينار بنهاية 2016.

وكشف الخرافي ان الشركة تتطلع إلى تسريع ما تحقق من نجاح في 2016 اعتبارا من 2017، وذلك من خلال استراتيجية جديدة قائمة على طرح خدمات مالية واستثمارية ومبنية على الانتشار والتوسع الذي يتعدى الحدود الجغرافية، بالإضافة الى تحسين وزيادة الاستثمارات القائمة بالشركة.

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول أعمالها ومنها سماع تقرير مجلس الإدارة وسماع تقارير مراقبي الحسابات والحوكمة ولجنة التدقيق والتعاملات مع اطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ، إلى جانب الموافقة على عدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 ، والموافقة على عدم منح اعضاء مجلس الإدارة مكافأة مالية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 ، وإخلاء طرف اعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 .